

Distr.: General
31 October 2001
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسـة ٤٤٠١ لمجلس الأمـن، المعقـودة في ٣١ تشـرين الأول/أكتوبـر ٢٠٠١، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في الصومال“ أدلى رئيس مجلس الأمـن بالبيـان التالي باسم المجلس:

”إن مجلـس الأمـن، وقـد نظـر في تقريـر الأمـين العـام المـؤرخ ١١ تشـرين الأول/أكتوبـر ٢٠٠١ (S/2001/963) وعقـد جلسـة علنيـة في ١٩ تشـرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PV.4392 و S/PV.4392 resumption 1) يؤكـد مـن جديـد التزامه بإيجاد تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال، بما يتفق ومبادئ ميثاق الأمـم المتحـدة، واضعـا في اعتبـاره احـترام سـيادة الصومـال وسـلامته الإقليميـة واسـتقلاله السياسي ووحدته.

”ويكـرر مجلـس الأمـن الإعـراب عـن تـأييده لنتـائج مؤتمـر عرتـا للسـلام، ولإنشـاء الجمعيـة الوطنيـة الانتقالية والحكومـة الوطنيـة الانتقاليـة. ويشـجع الحكومـة الوطنيـة الانتقاليـة على أن تواصـل، في جـو مـن الحـوار البنـاء، عمليـة إشـراك جميـع الفئات في البلـد، بمـا في ذلـك تلك الموجودة في المنـاطق الواقعة في شمـال شـرق البلد وشمال غربه بهدف الإعداد لوضع ترتيبات حكم دائم من خلال العملية الديمقراطية.

”ويرى مجلس الأمن أن عملية عرتـا للسـلام تظـل أفضـل الأسـس العمليـة لتحقيـق السـلام والمصالحـة الوطنيـة في الصومـال. ويحـث المجلـس الحكومـة الوطنيـة الانتقاليـة، والفصـائل والزعمـاء السياسـيين والتقليديين في الصومـال علـى بـذل كـل جهد ممكن من أجل تحقيق السلام والمصالحة دون شروط مسبقة ومـن خـلال الحوار وإشراك جميع الأطراف، وذلك بروح من التراضي والتسامح. ويدعو جميع الأطـراف إلى الإحجام عن القيام بأعمال تقوض عملية عرتـا للسـلام. ويشـدد المجلس على أن

استمرار عملية البحث عن حل على الصعيد الوطني يجب أن يواكبها اهتمام لا يتزعزع بالتوصل إلى تسويات سياسية محلية.

ويعرب مجلس الأمن عن تأييده للجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة الوطنية الانتقالية لتعزيز الأمن في منطقة مقديشيو وتفعيل اللجنة الوطنية للمصالحة وتسوية الممتلكات، التي ينبغي أن تكون مستقلة، على النحو المتوخى في الميثاق الوطني الانتقالي. ويشدد المجلس على ضرورة بذل الجهود لمكافحة الإرهاب الدولي وفقا لأحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ويرحب بإعلان الحكومة الوطنية الانتقالية اعتزام اتخاذ خطوات في هذا الصدد. ويحث المجلس المجتمع الدولي، بجملة وسائل منها لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣، على توفير المساعدة إلى الصومال لتنفيذ القرار المشار إليه أعلاه.

''ويدعو مجلس الأمن الدول المعنية في القرن الأفريقي إلى المشاركة البناءة في جهود إحلال السلام في الصومال، ويشدد على أن أنجع وسيلة لمعالجة الحالة في الصومال وبلوغ هدف تحقيق الاستقرار الإقليمي الطويل الأمد هي قيام الدول المجاورة بدور إيجابي، بجملة أمور منها عملية إعادة بناء المؤسسات الوطنية في الصومال.

''ويعترف المجلس بالمساهمة القيمة التي قدمتها جيبوتي لعملية عرتا للسلام ويرحب بدورها المستمر في هذا الشأن. ويشجع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية على تعزيز جهودها الرامية إلى إحلال السلام في الصومال.

''ويدعو مجلس الأمن جميع الدول والأطراف الفاعلة الأخرى إلى الالتزام التام بحظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. ويؤكد المجلس على أنه يتعين على جميع الدول، ولا سيما دول المنطقة، ألا تتدخل في الشؤون الداخلية للصومال؛ إذ أن هذا التدخل يمكن أن يعرض للخطر سيادة الصومال وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي ووحدته.

''ويشدد مجلس الأمن على أنه ينبغي ألا تستخدم أراضي الصومال لزعزعة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

''ويدين مجلس الأمن بشدة الاعتداء الذي وقع في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر على مركز للشرطة في مقديشيو والذي أدى إلى مصرع عدد من الضباط والمدنيين. ويؤكد مجددا إدانته للاعتداء الذي وقع في ٢٧ آذار/مارس على مجمع ''أطباء بلا

حدود'' في مقديشيو وما ترتب على ذلك من اختطاف لموظفين دوليين. ويطالب بإحالة المسؤولين إلى العدالة. ويلاحظ المجلس أن هذه الاعتداءات تزامنت مع النظر في إمكانية إيفاد بعثة لبناء السلام تابعة للأمم المتحدة إلى الصومال.

''ويؤكد المجلس أن أي تدبير ينطوي على العنف لا يمكن أن يخفف حالة الشعب الصومالي أو يجلب الاستقرار والسلام والأمن للبلد. ويدعو المجلس إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف في الصومال. وينبغي ألا يسمح لأعمال العنف المتعمدة بأن تحول دون إصلاح هياكل الحكم في الصومال واستعادة سيادة القانون في كافة أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، يدين المجلس زعماء الفصائل المسلحة الذين لا يزالون خارج عملية السلام والذين لا يزالون يشكلون عقبات في وجه إقرار السلام والاستقرار في الصومال.

''ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية في الصومال، لا سيما في المناطق الجنوبية باي، وباكول، وجيدو، وحيران بسبب الخلل المتوقع في الأمن الغذائي ونقص كمية الأمطار خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر. ويوجه المجلس الانتباه إلى الحاجة الملحة لمساعدة دولية من أجل سد النقص في الغذاء والمياه ضمن أمور أخرى، وكي يتسنى أيضا مواجهة الضغوط المتزايدة والمثيرة للقلاقل الناتجة عن الهجرة وانتشار الأمراض. وإذ يلاحظ المجلس أن المشاكل التي تحيط بالصادرات من المواشي تسهم أيضا بدرجة كبيرة في تفاقم الحالة الاقتصادية والإنسانية، فإنه يدعو جميع الدول والسلطات داخل الصومال إلى التعاون مع الجهود المبذولة للسماح باستئناف هذه الصادرات.

''ويلاحظ مجلس الأمن بارتياح أن الأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية تواصل تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية لجميع أنحاء الصومال. ويهيب المجلس بجميع الأطراف في الصومال أن تحترم سلامة موظفي الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية وأمنهم احتراما كاملا وأن تضمن حريتهم التامة في التنقل في جميع أنحاء الصومال وإمكانية الوصول اليها. ويدعو المجلس الدول الأعضاء إلى الاستجابة بسخاء وبصورة عاجلة لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠١ والذي تم حتى الآن تلبية ١٦ في المائة فقط من الاحتياجات المالية المحددة في النداء.

''ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات التالية دعما لعملية السلام في الصومال:

'١' إيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات بقيادة من المقر لإجراء تقييم شامل للحالة الأمنية في الصومال بما في ذلك مقديشيو، بالاستناد إلى معايير الأمم المتحدة العامة القائمة؛

'٢' إعداد مقترحات بشأن الطريقة التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدم من خلالها المزيد من المساعدة في تسريح أفراد الميليشيات، وتدريب أفراد الشرطة التابعين للحكومة الوطنية الانتقالية؛

'٣' دعوة المانحين إلى تقديم مساهمات للصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال، المقرر إنشاؤه حسبما هو مقترح في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1211)، بهدف تيسير الأنشطة المستهدفة وفقا للمقترحات الواردة في الفقرة '٢' أعلاه؛

'٤' النظر في إمكانية إدخال تعديلات، حسب الاقتضاء، على ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال؛

'٥' التشاور مع جميع الأطراف المعنية بشأن الطرق العملية والبناءة لتحقيق الأهداف التالية:

(أ) العمل على تحقيق اتساق النُهج المتعلقة بالسياسات المتبعة إزاء الصومال وتعزيز الدعم المقدم لعملية عرتا للسلام والمصالحة في البلد؛

(ب) تيسير تبادل المعلومات؛

(ج) إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتوجيه الاهتمام إلى احتياجات الصومال المتعلقة بالمصالحة الوطنية والتنمية.

وينبغي للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الواردة في الفقرات الفرعية (أ) و (ب) و (ج) أعلاه أن تتركز في المنطقة وأن تنطوي على تفاعل وثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنتدى شركائها، ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية ومجلس الأمن؛

‘٦’ مضاعفة الجهود الرامية إلى تعزيز المساعدة الإنسانية والإنمائية المقدمة إلى الصومال عن طريق إجراء اتصالات عاجلة مع البلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة؛

‘٧’ تقديم تقارير، كل أربعة أشهر على الأقل، عن الحالة في الصومال وعن الجهود المبذولة لدفع عملية السلام بما في ذلك آخر التطورات بشأن نطاق عمل بعثة بناء السلام في الصومال وخطة الطوارئ المتعلقة ببدء هذه البعثة. ويجب أن يتضمن التقرير المقبل الذي يحل موعده في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ آخر التطورات المتعلقة بالأنشطة التي تمت عملا بالفقرات ‘١’ إلى ‘٦’ أعلاه.

”ويبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره“.
